

Distr.: General
1 October 2021
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره 2584 (2021) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2022، وطلب الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ القرار. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها مالي منذ التقرير السابق (S/2021/519) المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2021.

ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإجراء تعديل في قيادة الحكومة الانتقالية، في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 24 أيار/مايو. وفي 20 تموز/يوليه، تعرّض رئيس الحكومة الانتقالية الجديد، العقيد أسيمي غويتا، لمحاولة اغتيال في مسجد الجامع الكبير في باماكو. وعلى الرغم من إقرار المجلس الوطني الانتقالي، الذي يمثل برلمان المرحلة الانتقالية، لخطة عمل الحكومة الجديدة في 2 آب/أغسطس، فقد تأخرت أعمال التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية، المقرر إجراؤها في شباط/فبراير وآذار/مارس 2022، وإنهاء المرحلة الانتقالية. وفي أثناء ذلك، لم يُحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المبرم في عام 2015، حيث يبدو أن تركيز الأطراف السياسية الرئيسية المعنية قد طرأ عليه تحوّل.

ألف - عملية الانتقال السياسي

3 - في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 24 أيار/مايو، تولّى رئيس جديد ورئيس للوزراء في الحكومة الانتقالية مهام منصبيهما. ففي 7 حزيران/يونيه، أدى العقيد أسيمي غويتا، نائب رئيس الحكومة الانتقالية الأسبق، اليمين الدستورية بصفته رئيساً للحكومة الانتقالية. وفي اليوم نفسه، عين رئيس اللجنة الاستراتيجية لحركة 5 يونيو/حزيران - تجمع القوى الوطنية، تشوغيل كوكالا مايجا، رئيساً للوزراء في الحكومة الانتقالية. وقد قوبلت هذه التطورات بردود فعل متباينة. فبعض الجهات السياسية الفاعلة رحبت عموماً بالتطورات



وأعربت عن أملها في أن تتمكن السلطات الجديدة من التغلب على التحديات التي تواجه مالي وإحراز تقدم نحو العودة بنجاح إلى النظام الدستوري، فيما أعربت جهات أخرى من أصحاب المصلحة عن تحفظاتها تجاه الحكومة الجديدة ووجهت إليها انتقادات.

4 - وفي 11 حزيران/يونيه، وقّع الرئيس مرسوماً يقضي بتعيين حكومة جديدة من 28 عضواً. وقد احتفظ أحد عشر وزيرا من الحكومة السابقة بحقائبهم الوزارية، من بينهم العقيد ساديو كامارا، والمقدم عبد الله مايجا، والعقيد إسماعيل واغي. وعيّن العقيد موديبو كوني، الذي كان حتى ذلك التاريخ وزيرا لشؤون الأمن، مديراً لأمن الدولة. وأسندت سبع وزارات لحركة 5 يونيه/حزيران - تجمع القوى الوطنية، التي كانت قد قاطعت الحكومة السابقة. وتضم الحكومة الجديدة ممثلين عن الجماعات المسلحة الموقعة، والنقابات العمالية، والمجتمع المدني، من بينهم ست نساء يمثلن نسبة 21,4 في المائة، وهي نسبة نقل بكثير من الاشتراط القانوني المحدد في 30 في المائة.

5 - وانتقدت بعض الأحزاب والمنابر السياسية الحكومة الجديدة. فقد انتقد ائتلاف "معاً من أجل مالي"، والتحالف من أجل الديمقراطية في مالي - الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة، وحزب النهضة الوطنية، وحزب التجمع من أجل مالي، تشكيلة الحكومة، بدعوى أنها غير شاملة بما يكفي. وأعرب الأمين الإداري لأكبر نقابة عمالية، هي الاتحاد الوطني للعمال في مالي، عن أسفه لوجود عضوين فقط من النقابيين في الحكومة الجديدة، وهو ما يرى أنه سيمنعها من معالجة شكاوى العمال. وفي مقابل ذلك، رحّب المنتدى الوطني للمجتمع المدني بالحكومة الجديدة، ولا سيما كونها تضم رئيسه، باكاري دومبيا.

6 - وقد شرع رئيس الوزراء، بعد تعيينه، في مشاورات مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن إنشاء هيئة واحدة معنية بإدارة الانتخابات وعقد حوار وطني واسع النطاق بشأن الإصلاحات (المنتدى الوطني لإعادة التأسيس)، لطالما طالبت به حركة 5 يونيه/حزيران - تجمع القوى الوطنية. وفي تموز/يوليه، أعلنت الحكومة أنها ستُنشئ في المستقبل الهيئة المعنية بإدارة الانتخابات، وأكدت في وقت لاحق اعترافها عقد الحوار الوطني بحلول نهاية أيلول/سبتمبر.

7 - وفي 20 تموز/يوليه، تعرّض الرئيس لمحاولة اغتيال في مسجد الجامع الكبير في باماكو، حيث كان يحضر صلاة عيد الأضحى. وقد تم إخضاع المشتبه به ثم اعتُقل. وفي 21 تموز/يوليه، فتحت السلطات تحقيقاً في الحادث. وفي 25 تموز/يوليه، أعلنت الحكومة أن المشتبه فيه تُوفي أثناء الاحتجاز، مضيفةً أن التحقيق سيستمر في مجراه لأن الأدلة التي جُمعت بشأن المشتبه فيه تشير فيما يبدو إلى أنه لم يتصرف بمفرده.

8 - وفي 30 تموز/يوليه، وبناءً على طلب رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها، عقد المجلس الوطني الانتقالي دورة استثنائية عرض خلالها رئيس الوزراء خطة عمل الحكومة. وتقوم الخطة على أربعة محاور كانت الحكومة السابقة قد حددتها، وهي على وجه التحديد كما يلي: (أ) تحسين الأمن الوطني؛ و (ب) إدخال إصلاحات دستورية ومؤسسية؛ و (ج) دعم التنفيذ "الذكي" للاتفاق؛ و (د) تنظيم انتخابات ذات مصداقية. وقد نوقشت الخطة وأقرها لاحقاً المجلس الوطني الانتقالي في 2 آب/أغسطس، بأغلبية 102 من الأصوات ومعارضة عضوين وامتناع 9 أعضاء عن التصويت. وعموماً، فقد رحبت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالخطة، رغم أن العديد من الجهات السياسية صاحبة المصلحة أعربت عن قلقها إزاء جدواها نظراً لمحدودية الإطار الزمني والموارد.

9 - وفي 26 آب/أغسطس، أُلقي القبض على رئيس الوزراء الأسبق، سوميلو بوبيي مايغا، وزير الاقتصاد والمالية الأسبق، بوري فيلي سيسوكو، بتهمة ارتكاب مخالفات في عملية شراء طائرة رئاسية ومعدات عسكرية خلال فترة ولاية الرئيس الأسبق، إبراهيم بوبكر كيتا.

10 - وعقدت لجنة المتابعة المحلية المعنية بالمرحلة الانتقالية، المؤلفة من الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة المتكاملة وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مالي، عدة اجتماعات مع السلطات الانتقالية والمهاجرين الوطنيين، دعت خلالها إلى إعطاء الأولوية للإصلاحات، ونشر الجدول الزمني المستكمل للانتخابات المقرر إجراؤها في شباط/فبراير 2022. وهيأت اللجنة أيضاً الظروف اللازمة لتمكين الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية من مواصلة مشاركتها في دعم العملية الانتقالية.

11 - وقاد المبعوث الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوسيط الموفد إلى مالي، رئيس نيجيريا الأسبق، غودلاك جوناثان، بعثات موفدة إلى باماكو يومي 8 و 9 حزيران/يونيه وفي الفترة من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مختلف القرارات التي اتخذتها هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية. وقد أصدر الوفد، بعد اجتماعه بالسلطات الانتقالية وممثلي السلك الدبلوماسي، بياناً في 9 حزيران/يونيه يدعو فيه السلطات الانتقالية الجديدة إلى احترام التزاماتها المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، ويكرر الدعوة إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع، ويحث السلطات الانتقالية على تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها في الأشهر المقبلة، بما في ذلك إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية. وأجرى السيد جوناثان والوفد المرافق له، خلال زيارته في أيلول/سبتمبر، مشاورات مع رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في مالي، إضافة إلى الجهات الأخرى الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والجماعات المسلحة الموقعة، ومنظمات المجتمع المدني، والقيادات الدينية. وقد انصب التركيز في تلك المناقشات أساساً على التقدم المحرز ضمن إطار المرحلة الانتقالية، بما في ذلك ما اتخذته الحكومة من إجراءات ذات أولوية وأعمال التحضير لإجراء الانتخابات.

12 - وقدم الوسيط تقريره خلال دورة استثنائية افتراضية لمؤتمر هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عُقدت في 8 أيلول/سبتمبر. وفي 16 أيلول/سبتمبر، كرر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية مطالباتهم بالنقد الصارم بالجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في شباط/فبراير 2022، وقرروا فرض جزاءات محددة الأهداف على الجهات الفاعلة التي تعوق إحراز تقدم في المرحلة الانتقالية.

13 - وفي 27 آب/أغسطس، وفي أعقاب مساعي لجنة المتابعة المحلية المعنية بالمرحلة الانتقالية، رفعت الحكومة جميع القيود المفروضة على الرئيس الأسبق، باه نداو، ورئيس الوزراء الأسبق، مختار أوان، اللذين كانا قيد الإقامة الجبرية منذ أيار/مايو.

أعمال التحضير لإجراء الانتخابات

14 - اعترضت أعمال التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في شباط/فبراير وأذار/مارس 2022 تحديات كبيرة. فقد أدى الانقلاب الذي وقع في 24 أيار/مايو وتداعياته إلى تأخير الأنشطة الأساسية، بما فيها تنقيح القوائم الانتخابية وتدقيقها؛ غير أن الانقلاب لم يؤخر الانتهاء في 30 حزيران/يونيه من عملية تسجيل الناخبين الخاصة، التي كانت قد بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2020،

وأُسفرت عن تسجيل 789 403 ناخبين. وعلاوةً على ذلك، عُلق العمل بآليات التنسيق التي أنشئت في نيسان/أبريل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية، حيث أُعطيت الأسبقية للمباحثات المتعلقة بإنشاء هيئة مستقلة وحيدة معنية بإدارة الانتخابات.

15 - وواصلت البعثة المتكاملة دعمها لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات وذلك بتنظيم سلسلة من حلقات العمل. وشملت عقد حلقات عمل عن الشفافية الانتخابية، في الفترة من 17 إلى 30 حزيران/يونيه، وعن دور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، يومي 1 و 2 تموز/يوليه، وعن حقوق الإنسان وأثر وسائل التواصل الاجتماعي على الانتخابات، في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه. وإضافةً إلى ذلك، أتاحت البعثة في المناطق الشمالية في حزيران/يونيه مرفقين لتخزين المواد الانتخابية، وقدمت خبرة تقنية للمحكمة الدستورية والمجلس الوطني الانتقالي لتعزيز قدرات أعضائهما. وبدأ أيضاً السلك الدبلوماسي في باماكو أعمال التحضير لدعمه للعملية الانتخابية.

باء - اتفاق السلام والمصالحة في مالي

16 - لم تتمكن الأطراف في الاتفاق من إحراز تقدم حقيقي صوب تنفيذه بالكامل، لأسباب تعود في معظمها إلى خلافاتها المستمرة.

17 - وفي 29 حزيران/يونيه، عقدت لجنة رصد الاتفاق دورتها الثالثة والأربعين في باماكو، أي بعد ست سنوات تقريباً من تاريخ توقيع الاتفاق. ودعت اللجنة جميع الأطراف المعنية إلى تجديد التزامها بتمكين شعب مالي من الاستفادة من المكاسب المرجوة من عملية السلام. وقد ألقى وزير المصالحة الوطنية، المكلف بتنفيذ الاتفاق، الضوء على التقدم المحرز في جملة مجالات منها ما يتعلق بتعيين سلطات مؤقتة لمنطقتي ميناكا وتاوديني، وتشغيل دائرتي أشيبوغو والموستارات؛ وأعمال التحضير لتقديم مشروع قانون بشأن إنشاء الشرطة الإقليمية إلى المجلس الوطني الانتقالي؛ وإيفاد السرية الثالثة لكتيبة الجيش المعاد تشكيلها في كيدال في 25 حزيران/يونيه؛ واستئناف اجتماعات اللجنة التقنية للشؤون الأمنية في 8 حزيران/يونيه. وقدمت البعثة المتكاملة إل لجنة رصد الاتفاق إحاطة بشأن التوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية. وقد التزمت الحركات الموقعة بالعمل عن كثب مع لجنة التحقيق الدولية، وستتسنى البعثة المتكاملة آلية لمتابعة تفعيل التوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذه الهيئة.

18 - وفي 27 تموز/يوليه، أعرب فريق الوساطة الدولية، خلال الدورة الرابعة والأربعين للجنة رصد الاتفاق، عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق. وكرر تأكيد استعداده لدعم الأطراف المالية في تنفيذ توصيات اللجنة التي لم يُبَت فيها بعد، بما في ذلك تفعيل كتائب الجيش المعاد تشكيلها في غاو وكيدال وتمبكتو، وإنشاء سرية أعيد تشكيلها في ميناكا؛ وإيفاد المقاتلين المتبقين البالغ عددهم 1 265 فرداً في إطار العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واستئناف المحادثات بشأن مشروع القانون المتعلق بإنشاء الشرطة الإقليمية؛ وبدء تنفيذ مشاريع صندوق التنمية المستدامة الستة عشر المأذون بها.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة النشر لقوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها وجعلها شاملة للجميع

19 - على الرغم من الجهود الجارية التي تبذلها البعثة المتكاملة وفريق الوساطة الدولية، لم يُحرز إلا تقدم ضئيل في تنفيذ الجوانب الخاصة بالأمن والدفاع من الاتفاق. فقد تبادلت الحركات في ربط التقدم في هذا المجال بإبرام اتفاق بين الحكومة والحركات الموقعة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو شامل، وإحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية.

20 - وفي 23 حزيران/يونيه، أعيد نشر الجنود الـ 111 المتبقين من كتيبة كيدال المعاد تشكيلها من القوات المسلحة، الذين كانوا قد أُدمجوا في قوات الدفاع والأمن، من باماكو وغاو إلى كيدال بدعم من قافلة حراسة تابعة للبعثة المتكاملة. وفي 23 آب/أغسطس، أعيد نشر 241 جندياً من القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها، من باماكو إلى ميناك، بدعم من البعثة المتكاملة، وذلك لاستكمال تلك الكتيبة.

21 - وحتى 28 آب/أغسطس، كان 2 300 مقاتل قد خضعوا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة، وتلقى 1 765 فرداً منهم التدريب وأُدمجوا في قوات الدفاع والأمن المالية، من أصل العدد المتوخى البالغ 3 000 شخص. وأعيد نشر معظم الجنود المدمجين ضمن الكتائب الأربع المعاد تشكيلها في غاو وكيدال وميناك وتمبكتو. أما الكتائب المتواجدة في غاو وميناك وتمبكتو فإنها تتولى تسيير دوريات منتظمة وأداء غير ذلك من المهام التي تتطلبها القوات المسلحة المالية، في حين لم يتم بعد تفعيل الكتيبة المتواجدة في كيدال بالكامل. غير أن الكتيبة المعاد تشكيلها في كيدال قامت، في خطوة رمزية، بتسيير أول دورية لها في 26 آب/أغسطس.

22 - وتواصل البعثة المتكاملة تقديم الخبرة التقنية والدعم اللوجستي والمالي في مجال تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونظمت البعثة تدريباً لصالح 100 امرأة من موظفي دوائر حماية المدنيين في مالي في مجالي إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى دورات تدريبية في مجال بناء القدرات لمفتشي القوات المسلحة والدرك.

الشرطة الإقليمية

23 - في 1 تموز/يوليه، قُدم مشروع قانون بشأن إنشاء الشرطة الإقليمية إلى المجلس الوطني الانتقالي ليستعرضه ويقرّه. وبعد مناقشات أولية، أعادت هذه الهيئة التشريعية الوثيقة إلى الحكومة لكي تُجري جميع الجهات صاحبة المصلحة المزيد من المشاورات بشأنها.

منطقة التنمية الشمالية

24 - لم يُسجل أي تقدم في تنفيذ المشاريع التسعة المعتمدة في منطقة التنمية الشمالية. وإضافة إلى ذلك، ما زالت المفاوضات التي طال أمدها بشأن نقل مقر المنطقة من غاو إلى باماكو تعوق إحراز تقدم بشأن تفعيل البرنامج.

مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية

25 - لا يزال تعيين 15 امرأة أخرى لدى آليات رصد الاتفاق (3 نساء منهن في لجنة رصد الاتفاق و 12 امرأة في اللجان الفرعية المواضيعية الأربع)، امتثالاً للتوصيات المنبثقة عن الاجتماع الخامس الرفيع المستوى لجنة رصد الاتفاق في كيدال، معلقاً بسبب النزاعات التي لم تتم تسويتها بعد بين فصلي الائتلاف. ويجري العمل على إنشاء مرصد مستقل للمرأة، بهدف رصد مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام وتقييم مدى تأثير تنفيذ الاتفاق على الفئات السكانية الضعيفة.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

26 - استمر العنف القبلي في وسط مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأوجه تفاوت كبيرة في جميع المناطق. فقد استمر تسجيل عدد كبير من الحوادث الأمنية في منطقة دوينتزا، وزيادة كبيرة في هذه الحوادث في منطقة نيونو، وسُجل ارتفاع كبير منها في منطقتي دجيني وبانكاس على السواء، فيما سُجل انخفاض في أعمال العنف في مناطق كورو وباندياغارا وموبتي. وإجمالاً، زادت عمليات اختطاف المدنيين وسرقة المواشي والحبوب والسلع، ولا سيما في منطقتي باندياغارا ودوينتزا.

27 - ولا تزال الحالة الأمنية في دائرة نيونو، بمنطقة سيغو، تثير قلقاً بالغاً. ففي أوائل تموز/يوليه، طوّقت جماعات متطرفة عنيفة محلية سونغهو، حيث أقامت حصاراً حول القرية، مما منع المزارعين المحليين من سبل الوصول إلى حقولهم. وقد أجبر النزاع المسلح المكثف بين الصيادين التقليديين المنتمين إلى جماعة الدوزو وبين الجماعات المتطرفة العنيفة سكان عدة قرى في المنطقة على الفرار من ديارهم.

28 - وفي دائرة كورو، بمنطقة موبتي، رُفع الحظر الذي فرضته جماعات مسلحة متطرفة مفترضة منذ 30 نيسان/أبريل على قرية دينانغورو في 18 آب/أغسطس، بعد مفاوضات ناجحة أجراها قادة للمجتمع المحلي من إحدى منظمات المجتمع المدني المتمركزة في كورو مع الجماعات المسلحة المتطرفة المفترضة.

29 - وفي إطار التصدي لهذه الاتجاهات المثيرة للجزع في جميع أنحاء وسط مالي، أطلق الممثل الخاص للأمين العام خطة للوسط مدتها 50 يوماً ودشّن عدة مشاريع تمّولها البعثة المتكاملة في 15 حزيران/يونيه وذلك لتوسيع بسط إدارة الدولة وتعزيز المجتمع المدني. والخطة هي مبادرة تشمل المساعي الحميدة السياسية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، والمصالحة بين المجتمعات المحلية، وبناء الثقة مع مؤسسات الدولة من أجل التعجيل بوتيرة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي. وبناءً على هذه الخطة، حُدّدت مبادرات أخرى ويجري تنفيذها. وبموازاة مع ذلك، كُثّف ممثلي الخاص تواصله مع السلطات المالية دعماً لإعداد استراتيجية سياسية تقودها مالي لتحقيق الاستقرار في وسط البلد. وقد زادت السلطات جهودها المبذولة لتحقيق هذا الهدف. واستجابةً للاحتياجات الملحة، نقلت البعثة أكثر من 25 طناً من المساعدات الغذائية المقدّمة من القوات المسلحة المالية إلى سكان القرى التي قطعت الجماعات المتطرفة سبل الوصول إليها. ولتلبية الاحتياجات على الأمد المتوسط، اعتمد أكثر من 24 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر بالتزام مالي تجاوزت قيمته الإجمالية 925 000 دولار.

30 - وواصلت البعثة المتكاملة دعم جهود المصالحة المبذولة في أوغوساغو، بدائرة بانكاس، في منطقة باندياغارا، بين قريتي أوغوساغو ببليه وأوغوساغو دوغون، حيث ارتكبت مذبحتان في آذار/مارس 2019 وشباط/فبراير 2020، على التوالي. وفي 6 آب/أغسطس، وبعد مبادرات سلام متتالية بدعم من البعثة المتكاملة، اتفق ممثلو طائفتي الشعب الفولاني وقبيلة دوغون على إنشاء آليات محلية لتسوية المنازعات ودياً.

31 - وواصلت البعثة المتكاملة جهودها المبذولة للحد من العنف المجتمعي وتشجيع المصالحة في إطار شراكة وثيقة مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة. وفي 1 حزيران/يونيه، زارت بعثة مشتركة تتألف من الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة، والبعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري، بلدية ديونغاني، بدائرة كورو، لمتابعة عملية المصالحة، وتحديد الفرص لتحقيق ثمار السلام ومساعدة العائدين. وقد مهد ذلك الطريق لإجراء حوار لاحق بين القبائل في دونابن، ببلدية ديونغاني، في الفترة من 30 تموز/يوليه إلى 1 آب/أغسطس وذلك لتوطيد ما تحقق في السابق من مكاسب المصالحة.

32 - وواصلت قوة البعثة المتكاملة عملية بأفالو، وخطت الآن لتنفيذ عملية بيفر لدائرة دوينتزا وعملية بادجر، وهما عمليتان للنقل الجوي غرب نهر النيجر، يُنفذ كلاهما بالاشتراك مع شرطة الأمم المتحدة، وذلك لتحسين حماية المدنيين، ودعم العناصر المدنية التابعة للبعثة، وتيسير استعادة وجود الدولة وسلطانها، والحد من العنف مع تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق استقرار طويل الأمد.

إعادة بسط سلطة الدولة

33 - لا تزال إعادة إنشاء وجود الدولة وسلطانها في وسط مالي تطرح التحديات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد نشر 40 من أفراد الدرك و 70 فرداً من أفراد الشرطة و 7 من ضباط الحماية المدنية في المنطقة، ولا سيما في بانكاس وكورو وسوفارا وسومادوغو. ولم توفد أي سلطات قضائية إلى وسط البلد بسبب استمرار انعدام الأمن ونقص الخدمات الإدارية الحكومية أو ضعفها في المناطق المعنية.

34 - وعلى الرغم من انعدام الأمن في هذا القطاع، فقد اكتمل في آب/أغسطس تشييد سجن جديد في كورو، بدعم من البعثة المتكاملة. وسيسهم ذلك في تحسين أمن السجون والظروف السائدة فيها.

مكافحة الإفلات من العقاب

35 - واصلت السلطات بذل جهودها لتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في مالي ومحاكمة مرتكبيها المزعومين. ففي 30 حزيران/يونيه، نظرت محكمة الجنايات في موبتي في القضية المتعلقة بالاعتداء على كولون ببليه، بدائرة بانكاس، الذي قُتل خلاله 37 شخصاً وأُحرقت مبانٍ ونُهبت. وقد أُدين المتهمون الاثنا عشر بالتهمة الموجهة إليهم (التآمر الجنائي وحياسة أسلحة حرب بصورة غير مشروعة) وحُكم عليهم بالإعدام غيابياً.

36 - وبدعم من البعثة المتكاملة، تلقى 42 عضواً من السلطات القضائية في موبتي تدريباً على إجراءات العدالة العسكرية والولاية القضائية الجوهرية لتحسين التحقيقات في الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية، ومنع وقوع مزيد من الجرائم.

دال - التطورات الإقليمية

37 - واصلت القوات الوطنية والدولية جهودها للتصدي للجماعات الإرهابية المسلحة في جميع أنحاء منطقة الساحل. غير أن هذه الجماعات ظلت نشطة بل يبدو أنها وسّعت نطاق وجودها ونفوذها، وبالأخص في منطقة الحدود الثلاثية التي شهدت هجمات متكررة. وفي 9 تموز/يوليه، عقد رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرنسا مؤتمر قمة لتقييم الحالة الأمنية في منطقة الساحل ومتابعة التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة في نجامينا، إضافةً إلى تبادل الآراء بشأن عملية بارخان المعلن عن إعادة تشكيلها. وقد عُيّن اللواء عمر بيكيكو من تشاد قائداً للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خلفاً للعميد عُمر ناماتا من النيجر.

38 - وفي 21 آب/أغسطس، أعلنت تشاد عن إعادة نشر 600 جندي من قواتها، التي تشكل جزءاً من القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من المنطقة الحدودية الواقعة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وذكرت السلطات التشادية أن ذلك القرار جاء بعد إعادة تقييم وجود الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة، وأنه اتخذ بالتنسيق مع القوة المشتركة.

39 - وواصلت البعثة المتكاملة التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال عقد اجتماعات تشاورية منتظمة، وعملت مع سائر الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، خصوصاً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ثالثاً - التطورات الأمنية الرئيسية

40 - في ظل التقليل المعلن في وجود عملية بارخان الفرنسية في أنحاء من شمال مالي، عمدت الجماعات الإرهابية المسلحة في المنطقة إلى التصعيد من حدة خطابها ووتيرة هجماتها. وقد كان مخيم البعثة المتكاملة في أغيلهوك، بمنطقة كيدال، هدفاً لموجة اعتداءات لم يسبق لها مثيل. وفي وسط مالي، مثلما ذكر أعلاه، تدهورت الحالة الأمنية إلى حد كبير في دائرة نينونو، ابتداءً من أوائل تموز/يوليه، حيث قامت الجماعات المتطرفة العنيفة بمحاصرة المزيد من القرى.

41 - وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في بيان صدر في 25 تموز/يوليه، مسؤوليتها عن تنفيذ ثمانية هجمات في شمال مالي، بما فيها الهجمات التي استُخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإطلاق النار المباشر على قواعد البعثة المتكاملة وقوافلها في غاو وكيدال وطبريشات وتيساليت. وجاءت هذه الهجمات في أعقاب تزايد الدعوات المتطرفة للقيام بأعمال في مالي. فقد أصدر زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المعين مؤخراً، يزيد مبارك، بياناً في 20 حزيران/يونيه دعا فيه إلى زيادة الضغط والهجمات على القوات المالية والأجنبية. وفي أعقاب هذه الدعوة، نشر التنظيم والجماعة، في 9 تموز/يوليه، شريطاً مشتركاً بالفيديو - هو الأول بعد فترة ثلاث سنوات دون أي تواصل يُذكر - يحث فيه المقاتلين في صفوفهما على مواصلة المعركة ضد القوات المحلية والدولية.

42 - وظل معسكر البعثة المتكاملة في أغيلهوك هدفاً للهجمات. وسُجّلت أيضاً احتجاجات محدودة من قبل بعض الأفراد تدعو إلى نقله بعيداً عن المدينة. ويقول المحتجون إن المعسكر يشكل خطراً أمنياً على السكان. وفي يومي 8 و 25 تموز/يوليه، استُهدف المعسكر بالصواريخ وقذائف الهاون. وفي

11 آب/أغسطس، أسفرت نيران هجمات مباشرة وأخرى غير مباشرة على المعسكر عن إصابة ثلاثة أفراد من حفظة السلام وثلاثة مدنيين. وقد توقفت الاحتجاجات الداعية إلى نقل المعسكر، في أعقاب حوار جرى بين قادة المجتمع المحلي والبعثة المتكاملة، فهذا الوضع لاحقاً.

43 - وتدهورت الحالة الأمنية إلى حد كبير في أجزاء من وسط البلد. ففي 3 تموز/يوليه، أبلغت عناصر متطرفة جماعة الدوزو، بدائرة نيونو، في منطقة موبتي، بقرارها الانسحاب من اتفاق لوقف إطلاق النار، كان سارياً منذ 14 آذار/مارس، وهو ما أدى إلى تصاعد حدة العنف. وفي يومي 3 و 4 تموز/يوليه، قُتل أربعة مزارعين من قبيلة البامبرا في بلدية دوغوفري، بدائرة نيونو. وفي 7 تموز/يوليه، سُجل نحو 2 000 شخص من المشردين الداخليين الجدد في بلدية دوغوفري. وبحلول 8 تموز/يوليه، قيل إن نحو اثنتي عشرة قرية في بلدية ديابالي كانت مهددة أو محاصرة بالعناصر المتطرفة. وفي 11 تموز/يوليه، قتلت عناصر متطرفة سبعة أشخاص من قبيلة الدوزو في بلدية سيريبالا، وفي 14 تموز/يوليه، قيل إن عناصر متطرفة أقامت قاعدة خارج بلدة دوغوفري، مما أدى إلى ازدياد المضايقات. وفي الشهر نفسه، أعلن زعيم جماعية دان نان أمباساغو، يوسف تولوبا، أن على جميع السكان من الشعب الفولاني في المناطق الخاضعة لسيطرته التصريح بوجودهم لدى قبيلة الدوزو وإلا سيُفترض أنهم من ذوي النزعة الجهادية ويُقتلون نتيجة لذلك. وأقامت الجماعة أيضاً نقاط تفتيش في محيط بلدة بيتاكا وفرضت قيوداً على التنقل عبر هذا الطريق بعد حلول الظلام، بدعوى تحسين الأمن.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

44 - نُفذ ما مجموعه 69 هجوماً من الهجمات غير المتكافئة ضد القوات الوطنية والدولية والبعثة المتكاملة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، منها 42 هجوماً وقعت في الشمال، بما في ذلك 8 هجمات في تمبكتو و 16 هجوماً في غاو و 15 هجوماً في كيدال و 3 هجمات في مناطق ميناكا. ونُفذ 27 هجوماً في وسط البلد، و 24 هجوماً في موبتي، و 3 هجمات في سيغو. ويشكّل ذلك زيادة في الهجمات التي وقعت في وسط مالي مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجل خلالها 21 هجوماً على قوات الأمن والجماعات الموقعة.

45 - واستُهدفت القوات الدولية في ثماني هجمات، منها ثلاث هجمات في موبتي، وهجومان في كل من غاو وتمبكتو، وهجوم واحد في ميناكا، حيث قُتل شخص وأصيب خمسة أشخاص آخرين بجروح.

46 - وسُجّل وقوع 31 هجوماً على البعثة المتكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها 15 هجوماً في كيدال، و 8 هجمات في غاو، و 4 هجمات في موبتي، وهجومان في كل من ميناكا وتمبكتو، مما أسفر عن إصابة 48 شخصاً بجروح. وتوفي أحد المتعاقدين مع البعثة المتكاملة متأثراً بجروح أصيب بها في هجوم على قافلة لوجستية يوم 30 حزيران/يونيه في منطقة غاو. ويمثّل ذلك زيادة في عدد الهجمات مقارنةً بالفترة السابقة، التي أبلغ خلالها عن وقوع 14 هجوماً على البعثة المتكاملة، مما أسفر عن مقتل 4 أشخاص وإصابة 50 آخرين بجروح من حفظة السلام.

47 - واستُهدفت قوات الدفاع والأمن المالية بما عدده 31 هجوماً، منها 17 هجوماً في موبتي، و 6 هجمات في غاو، و 3 هجمات في سيغو، و 4 هجمات في تمبكتو، وهجوم واحد في ميناكا، مما أدى إلى مقتل 40 شخصاً، من بينهم 25 فرداً من القوات المسلحة المالية، و 14 ضابطاً من أفراد الشرطة

والدرك، وضابط واحد من أفراد الحرس الوطني؛ وإصابة 72 شخصاً بجروح، منهم 47 فرداً من القوات المسلحة المالية، و 25 ضابطاً من أفراد الشرطة والدرك.

48 - وقد وقعت أشد الاعتداءات فتكا في 19 آب/أغسطس، عندما أسفر تنفيذ هجوم معقد على قوات الدفاع والأمن المالية على بعد 69 كيلومتراً تقريباً شرق دوينتزا، في بلدية هير، بدائرة دوينتزا، في منطقة موبتي، عن مقتل 4 أعضاء من القوات المسلحة المالية و 13 ضابطاً من أفراد الشرطة والدرك، وإصابة 17 فرداً من القوات المسلحة المالية و 25 ضابطاً من أفراد الشرطة والدرك بجروح.

باء - تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

49 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي لقوات الدفاع والأمن المالية، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية بارخان، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات التقنية الدائمة.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدريب 898 ضابطاً من قوات الأمن المالية، 129 منهم نساء، بما في ذلك 93 ضابطاً في وسط مالي، 12 منهم نساء. وأجرت شرطة الأمم المتحدة تدريباً واحداً بشأن "التحقيق فيما بعد الانفجار" في منطقة موبتي. ونُظمت دورتان تدريبيتان بشأن العملية الانتخابية بشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي.

جيم - التخفيف من حدة الأخطار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات

51 - دعماً لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي وشمالها، واصلت البعثة المتكاملة تعزيز القدرات الوطنية في مجال التخفيف من أخطار المتفجرات، ولا سيما بتدريب أفرقة التصدي للمخاطر التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية في مجال أنشطة البحث عن المتفجرات والكشف عنها.

رابعا - سيادة القانون

52 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم إلى مالي في مجال سيادة القانون. ففي يومي 15 و 16 حزيران/يونيه، نظمت البعثة تدريباً في الأخلاقيات والنزاهة لصالح 50 فرداً من أعضاء السلطة القضائية بهدف المساهمة في توطيد الثقة والارتياح في أوساط السكان إزاء مؤسسات الدولة.

53 - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم المساعدة التقنية والمادية اللازمة لتعزيز أمن السجون، بطرق منها إعادة تأهيل سجن غاو. وفي حزيران/يونيه، عززت البعثة أيضاً التنسيق بين 382 ممثلاً لقوات الدفاع والأمن من خلال تمرينات المحاكاة في خمسة سجون بشمال مالي ووسطه وذلك لإتاحة تنفيذ الخطط الأمنية لكل منها على الوجه الأمثل. ودعمت البعثة المتكاملة كذلك إلى تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في سجون البلد، بطرق منها تشجيع اللاعنف في السجون، وإقرار سياسة وطنية عن إدماج السجناء في المجتمع، وصياغة خطة عمل. ودعمت البعثة أيضاً توفير التدريب على قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) لموظفي السجون المعيّنين حديثاً البالغ عددهم 136 موظفاً.

54 - وواصلت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بسبل منها تنظيم أنشطة بناء القدرات لقضاة المراحل الابتدائية ومراحل الاستئناف وذلك لتعزيز معالجتهم للقضايا المتصلة بالإرهاب على نحو فعال، يومي 21 و 22 حزيران/يونيه.

خامسا - حماية المدنيين

55 - في الفترة بين 26 أيار/مايو و 26 آب/أغسطس، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 326 هجوماً على المدنيين، بما يشكّل زيادة عن الفترة الممتدة من نهاية آذار/مارس إلى نهاية أيار/مايو، التي وقعت خلالها 307 هجمات. وقد أسفرت الهجمات الأخيرة عن مقتل 181 مدنياً وإصابة 145 آخرين بجروح، واختطاف 178 آخرين. وكما ذُكر أعلاه، لا تزال الحالة الأمنية العامة متقلبة في وسط البلد، حيث سُجلت أغلبية الهجمات على المدنيين. وظل المدنيون يعانون من العنف المباشر (القتل والاختطاف) والعنف غير المباشر (التهديد والتخويف واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع). ومع ذلك، أُبلغ عن ورود بعض التطورات الإيجابية من دائرتي دجيني وكورو اللتين شهدتا انخفاضاً مطرداً في الهجمات على المدنيين في الأشهر الأخيرة.

56 - وفي منطقتي غاو وتمبكتو، ظل التهديد الرئيسي للمدنيين يتمثل في أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك الاختطاف والترهيب وفرض ضرائب غير قانونية والإجرام المرتبط بأنشطة تعدين الذهب غير القانونية ومحاولات هذه الجماعات فرض تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد تأثرت منطقة غورما بالعديد من الاعتداءات على قراها المدنية التي تُتهم بدعم الجماعات المتطرفة العنيفة المعارضة. فقد قُتل عدة مدنيين في هذه الاعتداءات وأُحرقت منازلهم، مما أدى إلى نزوحهم القسري نحو المناطق المجاورة. وواصلت البعثة أيضاً تلقي إفادات عن إجبار المجتمعات المحلية على قبول فرض صيغة متشددة لأحكام الشريعة الإسلامية عليها، مقابل حصولها على ضمانات السلامة والأمن.

57 - وشهدت الحالة الأمنية في منطقة ميناكا تدهوراً حاداً. فقد سُجلت زيادة كبيرة في اللصوصية المسلحة، التي تقامت بسبب استمرار غياب سلطات العدالة ودور الاستعداد الذي تقوم به الجماعات المسلحة الموقعة. ولم تحقق المبادرات المحلية الرامية إلى تأمين بلدة ميناكا، في إطار مبادرة "ميناكا بلا سلاح"، من أوجه النجاح إلا ما لم يعمّر طويلاً. وإضافةً إلى ذلك، بدا أن الجماعات المتطرفة العنيفة كانت تحقق مكاسب ميدانية متزايدة، وتؤكد فعلياً سيطرتها على محاور الطرق الرئيسية. فكثيراً ما تسللت العناصر المتطرفة إلى السكان المحليين، فقامت بتشيديهم قسراً، عقاباً لهم على مقاومتها. كما أدت الاشتباكات المنتظمة بين الجماعات المتطرفة العنيفة إلى السيطرة على الأراضي، ويُحتمل أن تكون قد أدت طرق التهريب إلى زيادة الأزمة الإنسانية في بلدة ميناكا مع وصول موجات جديدة من المشردين داخليا الفارين من العنف.

58 - واستجابةً لهذه الاتجاهات، تواصلت البعثة اتخاذ سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز دعمها المقدم إلى سلطات مالي في مجال حماية المدنيين. ففي منطقة تمبكتو، نسّقت القوة التابعة للبعثة المتكاملة، وشرطة الأمم المتحدة، وقوات الدفاع والأمن المالية تسيير الدوريات لتأمين السكان في مناطق الاضطراب وحماية المدنيين المعرضين للخطر. وفي منطقة غاو، ظلت العناصر المدنية للبعثة تعتمد على قواعد العمليات المؤقتة للوصول إليها وتنفيذ أنشطة فيها. وفي أماكن أخرى، بما فيها وسط مالي، استخدم

الموظفون المدنيون التابعون للبعثة قواعد عمليات مؤقتة كنقطة انطلاق، وتمكنوا من الوصول إلى مناطق نائية ما كانوا ليصلوا إليها لولا ذلك، حيث قاموا بجمع معلومات بالغة الأهمية بغرض متابعتها من جانب البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. ولئن كانت هذه الجهود الحاسمة قد ساعدت في منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة في أنحاء من وسط مالي وتأثيره السلبي على المدنيين، فإن جهود البعثة ستظل محدودة إذا لم تُزود بقدرات إضافية.

59 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل 23 مدنياً وأصيب 13 آخرين بجروح في ستة حوادث استُخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع في مناطق كوليكورو وموبتي وغاو، وهو ما يمثل زيادة في عدد القتلى، في حين ظل عدد الحوادث مماثلاً للفترة المشمولة بالتقرير السابق.

60 - وفي المناطق الوسطى من مالي، سُجلت 1 300 حالة عنف جنساني خلال الأشهر الـ 6 الماضية، بما في ذلك 186 حالة اغتصاب، حيث سُجل أكبر عدد الحالات في موبتي.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

61 - استمرت حالة حقوق الإنسان في التدهور، لأسباب شتى أهمها تكثيف أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة القبلية والميليشيات. ومن المسائل المثيرة للقلق بوجه خاص حدوث زيادة في عمليات القتل والاختطافات وحالات الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والشواغل المتعلقة بالاسترقاق. وفي بعض الحالات، كان أيضاً لعمليات مكافحة الإرهاب أو العمليات العسكرية التي تنفذها القوات الوطنية أو الإقليمية تأثير سلبي على حقوق الإنسان.

62 - وفي هذا الصدد، وثقت البعثة المتكاملة 725 من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان (159 انتهاكا و 566 تجاوزا)، بما يزيد بمقدار 303 حالات عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت تلك الحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (17)، وعمليات القتل الأخرى (198)، وحالات الجرح (176)، والاختطاف والاختفاء القسري أو غير الطوعي (210)، والتعذيب أو سوء المعاملة (5)، والاعتقالات والاحتجاز غير القانونية، بما في ذلك تحديد حالات الاحتجاز المطول والانتهاكات لضمائم المحاكمة وفق الأصول القانونية في القضايا المتصلة بالإرهاب (119)، وحالات التهديد بالقتل والتخويف، وتدمير الممتلكات المدنية ونهبها، والتشريد القسري بحق المدنيين.

63 - ووثق معظم هذه الحالات من الانتهاكات والتجاوزات في المناطق الواقعة وسط مالي، ومنها في مناطق باندباغارا (105)، ودوينترا (82)، وموبتي (68)، وسيغو (89). وتم أيضاً توثيق انتهاكات وتجاوزات في مناطق بوغوني (20) وغاو (121)، وكايس (42)، وكيدال (3)، وكوتبالا (3)، وكوليكورو (6)، وميناكا (31)، ونارا (2)، وسيكاسو (1)، وتميكتو (28)، وباماكو (124). وكان مرتكبو هذه الانتهاكات والتجاوزات من القوات الوطنية (36)، والقوات الإقليمية (4)، والجماعات المسلحة الموقعة والممثلة (6)، والجماعات والميليشيات المسلحة القبلية (171)، والجماعات المسلحة المتطرفة (389). كما أن السلطات القضائية لم تحترم حقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية المكفولة لـ 119 شخصاً من الأشخاص المشتبه في تورطهم في جرائم تتعلق بالإرهاب أو المتهمين بالمشاركة في ارتكابها.

64 - وفي 8 آب/أغسطس، شنت عناصر يُدعى أنها منضوية تحت لواء تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجمات متزامنة على قريتين على الأقل في بلدة واطاغونا، بمنطقة غاو، الواقعة على مقربة من الحدود مع النيجر. وقد أثبت تحقيق أجرته البعثة المتكاملة في مجال حقوق الإنسان أن ما لا يقل عن 42 مدنياً، منهم طفل في العاشرة من عمره، قُتلوا وأن 11 آخرين أُصيبوا بجروح. وحدد التحقيق أيضاً هويات ما لا يقل عن 17 شخصاً قيل إنهم شاركوا في هذه الهجمات. وسيتم إطلاع سلطات مالي على نتائج هذا التحقيق لدعم جهودها في محاسبة الجناة.

65 - وتواصلت حالات الاختطاف التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة في شمال البلد ووسطه، لأهداف أبرزها حمل المدنيين بالتخويف على دعم قضيتها أو جمع الأموال بطلب فديات. وتعرض العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية والموظفون الطبيون أيضاً لعمليات الاختطاف.

66 - وفي المناطق الوسطى، هاجم أعضاء من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين عدة قرى، أساساً لإجبار السكان على الدخول في اتفاقات سلام محلية مع هذه الجماعة المسلحة، مما أدى إلى وقوع خسائر ودمار في صفوف المدنيين. وإضافة إلى ذلك، فإن "اتفاقات السلام أو المصالحة" المحلية التي تدافع عنها الجماعات المتطرفة كثيراً ما تتنافى مع الحريات الأساسية، ولا سيما ما يتعلق منها بوضع المرأة، وكثيراً ما يؤدي انهيار تلك الاتفاقات إلى اندلاع العنف فجأة، مثلما شوهد في منطقة سيغو بين عناصر الصيادين التقليديين التابعين لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين ولقبيلة الدوزو منذ 2 تموز/يوليه.

67 - واستمر انعدام الأمن في انتشاره في بعض النواحي من المناطق الجنوبية، مما أثر سلباً على حقوق الإنسان، حيث وثقت البعثة المتكاملة وقوع هجمات على المدارس ارتكبتها جماعات متطرفة، وسلسلة من الهجمات على ضحايا أشكال الرق المعاصرة شنتها عناصر مؤيدة للاسترقاق.

68 - واستمر تعرض المدنيين للأذى خلال بعض العمليات العسكرية أو عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذتها القوات الوطنية أو الإقليمية. ففي 31 تموز/يوليه، على سبيل المثال، أعدم أفراد من القوات المسلحة المالية، قيل إن عناصر من ميليشيا دان نان أمباساغو كانوا برفقتهم، راعيين بالغين من طائفة الفولاني في قرية غورو، بمنطقة بانداغارا، بإجراءات موجزة، حيث توفي أحد المجني عليهما على مرأى من ابنه البالغين من العمر 12 عاماً و 14 عاماً.

69 - وسجلت الأمم المتحدة زيادة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكب 228 انتهاكا ضد 158 طفلاً، مقارنة مع 172 انتهاكا ضد 126 طفلاً خلال الفترة السابقة. وقد نُسب معظم الانتهاكات التي تم التحقق منها إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية (177)، ونُسبت انتهاكات أخرى إلى كل من جبهة تحرير ماسينا (19)، وتنسيقية الحركات الأروادية (10)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (8)، والصيادين التقليديين من قبيلة الدوزو (7)، والقوات الوطنية (5)، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (1)، والقوات الدولية (1). وتم التحقق من معظم الانتهاكات في المناطق الوسطى (145)، مع انتهاكات أخرى في غاو (33) وتمبكتو (17) وكيدال (17) وميناكا (12) وكوليكورو (3) وباماكو (1). وتعرض خمسة وخمسون طفلاً (37 فتى و 12 فتاة و 6 أطفال لم يُعرف جنسهم) للقتل (20) وللتشويه (35). وجنّدت الجماعات المسلحة 82 طفلاً (74 فتى و 8 فتيات) تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاماً؛ وفي وقت لاحق، فُصل 66 من هؤلاء الأطفال عن الجماعات المسلحة وسُلموا إلى الجهات المدنية الفاعلة في مجال حماية الطفل.

70 - وظل الاتجاه التصاعدي في عدد المدارس التي أُغلقت بسبب انعدام الأمن ثابتاً خلال السنة: أي من 1 344 مدرسة أُغلقت أبوابها في كانون الثاني/يناير 2021 (403 000 تلميذ متضرر) إلى 1 595 مدرسة في حزيران/يونيه 2021 (478 500 تلميذ متضرر). وقد أثر أيضاً إغلاق المدارس، الذي اقتصر في البداية على المناطق الوسطى والشمالية، على المناطق الجنوبية، بما فيها سيكاسو (115 مدرسة و 34 500 تلميذ متضرر)، وكوليكورو (92 مدرسة و 27 600 تلميذ متضرر).

71 - وفي إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، وثَّقت البعثة المتكاملة ثلاث من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع تعرّضت لها أربع نساء وفتيات، أي بزيادة بحالة واحدة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحالات الاغتصاب الجماعي الذي ارتكبه أربعة مسلحين بحق امرأة وشقيقتها البالغة من العمر 16 عاماً في 23 تموز/يوليه، واغتصاب فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً على أيدي مسلح في 25 تموز/يوليه (كلا الحادثان وقعا في ميناكا)، والاغتصاب الجماعي الذي ارتكبه مسلحون في 25 آب/أغسطس بحق امرأة تبلغ من العمر 30 عاماً في غاو. وفي الحالة الأخيرة، زعموا الجناة كذباً أنهم ينتمون إلى البعثة المتكاملة ووعدوا المرأة في البداية بما أسموه "وظيفة" لا وجود لها في البعثة. وقد أبلغت المراكز الجامعة للخدمات (هي مراكز تدعمها الأمم المتحدة وتقدم خدمات الرعاية الشاملة للنناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات) في موبتي وغاو عن وقوع 26 حالة من حالات هذا العنف، منها 6 حالات ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية و 20 حالة ارتكبتها جماعات مسلحة من غير الدول. وفي 18 تموز/يوليه، وقعت البعثة المتكاملة والشرطة الوطنية اتفاقاً لدمج وحدة معنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في المنهج الدراسي لأكاديمية الشرطة، بهدف تعزيز قدرات ضباط الشرطة في منع حالات هذا العنف والتصدي له على نحو ملائم. وقد نُظمت الدورات التدريبية الأولى في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر لصالح 700 من ضباط الشرطة.

72 - وفيما يتعلق بمسألة مكافحة الإفلات من العقاب، واصلت البعثة المتكاملة مشاركتها النشطة مع الجهات القضائية الرئيسية، بما في ذلك وزير العدل وحقوق الإنسان، من أجل الدعوة إلى المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب القوانين المحلية والدولية السارية باعتبار ذلك أداة حاسمة لكبح دائرة العنف وانتشار التطرف العنيف، ولا سيما في وسط مالي.

73 - وفي 6 أيلول/سبتمبر، سجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي 22 507 إفادات أدلى بها ضحايا وشهود، وحققت في 14 حالة ذات دلالة رمزية لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. وتواصلت البعثة تقديم الدعم إلى اللجنة.

74 - وتمشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها، أجرت البعثة المتكاملة 10 عمليات تقييم للمخاطر قبل تقديم المساعدة المعنية إلى القوات غير التابعة للأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الاتفاق والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في وسط البلد.

سابعا - الحالة الإنسانية

75 - لا تزال الحالة الإنسانية في تدهور. فقد أصبح الحصار الذي تفرضه الجماعات المسلحة على القرى، والقيود المفروضة على حرية تنقل المدنيين، والحرمان من الخدمات الاجتماعية الأساسية وسبل العيش أساليب حربية يتزايد شيوعها، ولا سيما في النزاعات القبلية في وسط البلد، مع ما يترتب على ذلك من العواقب الإنسانية المثيرة للجزع التي استتعلت بسبب محدودية إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. ونتيجة لذلك، ازدادت التحركات السكانية القسرية داخل مالي وخارجها، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

76 - وظل السياق الأمني المضطرب يؤدي إلى تحركات سكانية كبيرة. فقد تضاعفت أرقام التشرّد الداخلي أربع مرات تقريباً في غضون عامين لتتجاوز 386 000 شخص، حتى حزيران/يونيه 2021. علاوة على ذلك، ورغم أن 154 000 من لاجئي مالي ظلوا مقيمين في بلدان اللجوء المجاورة، فقد استضافت مالي حوالي 48 000 لاجئ، من بينهم 13 000 من بوركينا فاسو و 17 000 من النيجر و 16 000 من موريتانيا، وقدمت إليهم الحماية والمساعدة.

77 - وظلت القيود المفروضة على سبل الوصول والحماية تثير شواغل كبيرة بسبب أنشطة الجماعات المسلحة، ووجود الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو الألغام، والفراغ الأمني. وقد أثّرت هذه المسائل على المدنيين، ولا سيما أكثر الفئات السكانية ضعفاً في المجتمع. وإضافة إلى ذلك، تطلب الوصول إلى المناطق الريفية تقبلاً محلياً من المجتمعات المحلية وتنقلاً يخضع للتفاوض بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

78 - وعلى الرغم من الجهود الجارية، ظل الوضع الغذائي في البلد يثير القلق: فواحد من كل أربعة أطفال ظل يعاني من سوء التغذية المزمن، و 10 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.

79 - وظل التحدي الذي يطرحه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قائماً، حيث أُبلغ رسمياً عن 14 803 حالات إصابة وسُجّلت رسمياً 537 حالة وفاة حتى 26 آب/أغسطس. وحتى الآن، تلقى 267 620 شخصاً التطعيم ضد المرض في إطار حملة التحصين.

80 - ومن أصل 1,3 مليون من الأشخاص المقرر أن يحصلوا على المساعدة خلال جهود التصدي للموسم الأعرج في عام 2021، تلقى 600 000 شخص المساعدة حتى الآن في إطار برنامج للقوائم. إضافة إلى ذلك، وسعيًا للتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، يتواصل تنفيذ حملة التدخل في إطار شبكة أمان لصالح 181 800 شخص من الفئات السكانية الضعيفة. فحتى آب/أغسطس 2021، كانت خطة الاستجابة الإنسانية تُموّل بنسبة 21,7 في المائة، مع نقص التمويل لمجموعات مواضيعية مثل الحماية والأمن الغذائي والتعليم، وهو ما أعاق القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الحادة والأساسية في عام 2021.

ثامنا - التنمية الاقتصادية

81 - عكست أزمة جائحة كوفيد-19 مسار الكثير من التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر في مالي على مدى العقد الماضي. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2019، تجاوز مليون شخص خط الفقر. إلا أنه في عام 2020، أشارت التقديرات إلى أن نحو 900 000 شخص أصبحوا في عداد الفقراء. وقد أدت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الجائحة وتباطؤ وتيرة التجارة على الصعيد الدولي إلى تراجع الإيرادات المحلية. وارتفع عجز الميزانية العامة للبلد إلى 5,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، مقابل 1,7 بالمائة في عام 2019.

82 - وفي ختام السنة المالية 2021/2020 في 30 حزيران/يونيه، التزمت البعثة المتكاملة التزاما كاملا بميزانياتها السنوية المخصصة للمشاريع السريعة الأثر بمبلغ 4,8 ملايين دولار. فمن بين المشاريع المائة التي قدمت البعثة الدعم لها، شمل 71 مشروعا البنية التحتية والاحتياجات الأساسية، فيما خُصص 17 مشروعا لبناء القدرات والتدريب، و 12 مشروعا لتهيئة سبل العيش ومصادر الدخل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمد 24 مشروعا، منها 18 مشروعا في إطار خطة الممثل الخاص بشأن الأولويات لمدة 50 يوماً.

83 - وأقرت في إطار الصندوق الاستثماري سبعة مشاريع، بمبلغ إجمالي قدره 3,5 ملايين دولار، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى ما يلي: دعم التحضير للعملية الانتخابية لعام 2022؛ وتحسين البنية التحتية الدفاعية للقوات المسلحة المالية في أنسونغو؛ ودعم كتيبة التدخل والمراقبة التابعة لقوات الدرك في غاو؛ وبناء وتجهيز فضاءات المجتمعات المحلية لاستقبال ضحايا العنف الجنسي والجسدي ولجان الأمن المحلية؛ ودعم تشييد مهاجع للإناث في ثلاثة مراكز للشرطة وثلاثة ألوية للدرك في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو.

تاسعا - الاتصالات الخارجية

84 - زادت البعثة المتكاملة اتصالاتها، مما عزز تفاعلاتها السياسية والعسكرية وأوجه نجاحها وإنجازاتها من خلال المقالات ووسائل التواصل الاجتماعي، والإنتاج الإذاعي، علاوة على مبادراتها مع الفنانين الماليين، وذلك بهدف إشراك الكيانات الثقافية المالية في نشر أعمال البعثة وتعميم رسائل المصالحة. وزادت البعثة من وتيرة اتصالاتها بشأن دورها في العملية الانتخابية ومرحلة الانتقال السياسي في مالي ودعمها لهما. ففي خارج العاصمة، باماكو، عمت دورات التوعية حملات ومنتجات متعددة اللغات تستهدف على وجه التحديد الشباب والنساء والفئات الضعيفة من المجتمع. وواصلت البعثة تعزيز الحوار بين القبائل من خلال البرامج الإذاعية والتوعوية المعدة خصيصاً لهذا الغرض، بعدة لغات.

عاشرا - قدرات البعثة

الشؤون العسكرية

85 - في 15 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم 12 789 فردا، وهو عدد يمثل نسبة 96,2 في المائة من القوام المأذون به البالغ 13 289 فردا، من بينهم 518 ضابطا من ضباط الأركان، و 12 271 فردا من أفراد الوحدات. وشكلت النساء نسبة 3,82 في المائة من الأفراد العسكريين.

الشرطة

86 - في 15 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم 1 745 فردا، وهو ما يمثل نسبة 90,8 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 920 فردا، من بينهم 296 من أفراد الشرطة المقدّمين من الحكومات و 1 449 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. وبلغت نسبة النساء 22,29 في المائة من أفراد الشرطة المقدّمين من الحكومات و 13,94 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة.

الموظفون المدنيون

87 - في 1 أيلول/سبتمبر، تم نشر 93 في المائة من جميع الموظفين المدنيين التابعين للبعثة المتكاملة، 43 في المائة منهم موظفون دوليون، و 10 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 47 في المائة من الموظفين الوطنيين. ومثّلت النساء نسبة 29 في المائة من الوظائف الدولية، و 42 في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و 19 في المائة من الوظائف الوطنية.

تنفيذ خطة التكيف

88 - واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ خطتها للتكيف. وقد حسنت القوة التابعة للبعثة المتكاملة، عن طريق فرقها المتنقلة للعمليات، قدرتها على التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وقدرتها على الاستجابة بسرعة أكبر. وعززت قدرة الوحدات التابعة للفرقة المتنقلة على الانتشار السريع والاستجابة للحالات الأمنية التي تتخلل مسرح العمليات أسلوب عمل القوة التابعة للبعثة المتكاملة إلى حد كبير. وساهمت سرعة حركة الوحدات ومرونتها في التدخل في المناطق النائية لطمأنة السكان المحليين وردع أنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة.

89 - ونفذت الفرقة المتنقلة العمليات التالية: عملية ميركات، وهي عملية تتعلق بشؤون الأمن والحماية في منطقة أنسونغو - إين تيليت - تيسيت جنوب غاو؛ والمرحلة الثانية من عملية مونغوس الثالثة، باعتبارها عملية للأمن والحماية تدعم القطاع الشرقي؛ والمرحلة الثالثة من عملية مونغوس الثالثة، بوصفها عملية احتياطية ميدانية للقطاع الغربي؛ وعملية بوني، وهي عملية إنزال جوي لتوفير الأمن لفريق معني بالتحقيق في حقوق الإنسان في بوني تابع للبعثة المتكاملة. وترمي هذه العمليات إلى تعزيز فهم الديناميات الأمنية في منطقة العمليات، علاوة على تيسير الأنشطة التي تتولى الجهات المدنية قيادتها.

الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

90 - واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ تدابير ترمي إلى التخفيف من حدة التهديدات التي تواجه القوافل، بسبل منها دمج عنصر الدعم الجوي على مناطق الاضطراب المحددة، وتخصيص قوات إضافية لحماية القوافل.

91 - وبالإضافة إلى العمليات الجديدة في قطاع الوسط، أعدت عمليتان جديدتان في القطاع الغربي هما: عملية وايفيرن وعملية وايلديبيست. ونتيجة لذلك، أصبحت لدى كل من القطاع الغربي وقطاع الوسط عمليات دائمة تغطي المجالات الرئيسية التي ستنجح التقييم المتواصل للتقنيح باستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة، حسب الاقتضاء.

92 - وفي إطار الجهود الجارية لضمان تأهب حفظة السلام وسلامتهم، تعكف الآن السريتان المعنيتان بإبطال الذخائر المتفجرة التابعتان للبعثة المتكاملة على تقديم التدريب في مجال إبطال الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لموظفيهما قبل انتشارهم.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

93 - في ظل استئناف الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق، بما في ذلك إطلاق النار المباشر وغير المباشر، إضافة إلى تكرار استخدام المركبات الجوية غير المأهولة المجهولة الهوية التي تحلق فوق معسكرات البعثة المتكاملة، خضع أمن مباني الأمم المتحدة لأعمال الصيانة والتحسينات وتعميم استخدام حلول تقنية مبتكرة. فقد تم تعزيز نُظم الأمن والدفاع في معسكرات البعثة المتكاملة في مناطق أغويلهوك، وبير، ودوينتزا، وغاو، وغوندام، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو.

94 - وتواصل تطبيق إجراءات الحماية والوقاية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء البعثة، بما في ذلك الانعزال بمجرد العودة من الخارج. وحتى 31 تموز/يوليه، كانت البعثة المتكاملة قد أعطت 410 25 جرعات من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 (كان 694 13 شخصا منهم قد تلقوا جرعتهم الأولى فيما تلقى 716 11 شخصا جرعتهم الثانية).

السلوك والانضباط

95 - سُجل ادعاء واحد بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في أثناء الفترة قيد الاستعراض. وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتنظيم دورات تدريبية تمهيدية ولتجديد المعارف على الإنترنت لجميع فئات الموظفين، وكذلك إجراء تقييمات للمخاطر ترمي إلى تقديم توصيات باتخاذ تدابير التخفيف في مناطق عملياتها. وظلت البعثة المتكاملة تقوم أيضا بأنشطة التوعية، بما فيها إنكاء وعي السكان المحليين، وقدمت المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بطريقة منسقة من خلال آلية الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

المسائل البيئية

96 - واصلت البعثة المتكاملة ضمان الرصد البيئي للمعسكرات ومرافق المقاتلين. فقد عقدت دورات توعية ترمي إلى زيادة وعي الموظفين بالولاية البيئية المنوطة بالبعثة وتعزيز الإشراف البيئي السليم. واستكملت البعثة أيضاً تقديم بياناتها البيئية التي تدرج في إطار إدارة المخاطر البيئية والأداء للفترة المالية 2021/2020.

حادي عشر - ملاحظات

97 - قبل عام، استولى الجيش على السلطة السياسية والتزم بإدخال إصلاح شامل على هياكل الدولة، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، والتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه المناطق الشمالية والوسطى، وإجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية، وتنفيذ الاتفاق، وإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة تقضي إلى العودة إلى النظام الدستوري. وعلى الرغم من استمرار السلطات الانتقالية في تأكيد عزمها على الدفع قدماً بخطتها، لم يُحرز إلا تقدم محدود ولا تزال الحالة هشة، حيث هناك حاجة إلى بذل جهود أكثر تصميمًا للتصدي للتحديات الماثلة. وسيؤدي التأخر في اتخاذ إجراءات إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ويمكن المجال للجماعات المتطرفة من التمادي في توسيع نطاق سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي المالية. ولذا أهيب بالجهات المالية صاحبة المصلحة أن تغتتم هذه اللحظة.

98 - وألاحظ بقلق بالغ أوجه التأخير التي تشوب أعمال التحضير لإجراء الانتخابات العامة وإتمام عملية الانتقال السياسي بحلول آذار/مارس 2022. كما أن أعمال التحضير للاستفتاء الدستوري المقرر إجراؤه في 31 تشرين الأول/أكتوبر لإقرار إصلاحات مؤسسية وسياسية أساسية تأخرت عن موعدها. ولذلك أحث حكومة مالي وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على التوصل إلى حل توافقي، عن طريق الحوار، بشأن الإصلاحات والتدابير اللازمة لاختتام المرحلة الانتقالية في الموعد المقرر وبطريقة بناءة. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم الجهات المالية صاحبة المصلحة من أجل ضمان أن تصل مرحلة الانتقال السياسي إلى خاتمة سلمية وفي الموعد المقرر.

99 - ويساورني القلق إزاء تزايد السيطرة على الأراضي والأنشطة العنيفة التي تقوم بها الجماعات المتطرفة. وأدين بشدة القتل الوحشي والغاشم الذي تعرض له 42 مدنياً على الأقل وإصابة عدد آخر بجروح في دائرة أنسونغو في 8 آب/أغسطس. ويساورني أيضاً شعور بالجزع الشديد بسبب الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي تفرضه العناصر المتطرفة على القرى الواقعة في المناطق الوسطى، مما يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وحالة إنسانية مزرية. فلا بد من وقف هذه الأعمال الشنيعة والتعجيل بمحاكمة المتهمين فيها ومعاقبة مرتكبيها. فالإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان يقوّض جهود مكافحة التطرف العنيف. وأشجع حكومة مالي على نشر قوات الدفاع والأمن اللازمة، وتخصيص الموارد المالية الضرورية، وذلك لضمان عودة السلطات المدنية إلى نصابها وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الشمال والوسط.

100 - إن الهجمات المتزايدة التي تشنها الجماعات المتطرفة على معسكرات البعثة المتكاملة في شمال مالي خلال الأشهر الماضية لا يمكن قبولها وينبغي وقفها على الفور. وأدين الهجمات المتكررة على معسكر البعثة المتكاملة في أغيلهوك. وأدعو السكان والزعماء المحليين إلى العمل عن كثب مع البعثة المتكاملة في تنفيذ الولاية المنوطة بها في منطقة أغيلهوك وسائر المناطق الشمالية، وألاحظ التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك التزام الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بتيسير عمل البعثة في الميدان. وأعول على دعم مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لأعمال المخربين.

101 - وأحيط علماً بقرار حكومة فرنسا القاضي بإعادة هيكلة وجود قوة عملية بارخان في منطقة الساحل وإغلاق ثلاثة مواقع أمامية في شمال مالي بحلول كانون الثاني/يناير 2022. وألاحظ أيضاً الانسحاب الجزئي للقوات التشادية في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من منطقة لبتاكو - غورما. وأود أن أنوه بالقوات التشادية والفرنسية على ما تبذله من جهود في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل. وتتطلب موجة العنف الجديدة التي شنتها العناصر المتطرفة على المدنيين في بوركينا فاسو ومالي والنيجر خلال الأشهر الماضية مشاركة دولية مستمرة. وأهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تواصل تنسيقها الوثيق لعمليات إعادة الهيكلة والخفض التدريجي هاته من أجل منع أي فراغ أمني يمكن أن تستغله الجماعات المسلحة والعناصر الإرهابية.

102 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد تبعثان على القلق الشديد. ولذا أحث الحكومة الانتقالية على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن القضايا ذات الدلالة الرمزية المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فالأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم اللازم تحقيقاً لذلك. وإنني أشعر بالتفاؤل من التقدم الذي أحرزته أطراف النزاع في معالجة المسائل المتصلة بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال في النزاعات المسلحة. وأرحب في هذا الصدد بتوقيع قادة الائتلاف خطط العمل لكبح تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدعو الجهات المانحة والشركاء إلى تقديم المساعدة المالية والمادية المطلوبة بإلحاح لمعالجة الحالة الإنسانية الحادة السائدة في المناطق الوسطى والشمالية من مالي. ويتعين أيضاً تقديم الدعم الوطني والدولي لمعالجة حالة إغلاق المدارس التي تثير قلقاً متزايداً.

103 - وتواجه البعثة المتكاملة تحديات معقدة، ولا سيما في وسط مالي حيث يتعرض المدنيون والبنية التحتية الحيوية لخطر متزايد. وفي هذا السياق، فإن تعزيز قدرات البعثة من الأفراد النظاميين، على النحو الموصى به في تقرير الأخير عن تكيف بعثة الأمم المتحدة الكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوام المأذون به لها (S/2021/657)، إلى جانب وضع استراتيجية مالية شاملة للتصدي للتحديات الماثلة، سيعزز إلى حد كبير قدرة البعثة على حماية المدنيين، ودعم استعادة وجود فعال للدولة إلى نصابه، وتحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. وأكرر أيضاً تأكيد دعوتي الموجهة إلى البلدان المساهمة بقوات لتزويد البعثة بالقدرات المطلوبة بإلحاح من طائرات الهليكوبتر المسلحة. وأحث بلدان المنطقة على ضمان تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة لنشر المعدات المملوكة للوحدات. فالتأخير في توريد هذه المعدات يؤثر على أداء القوات وتنفيذ الولاية. ومن الأمور الحاسمة الأهمية، أهيب بسلطات مالي أن تواصل توسيع نطاق تعاونها ليشمل البعثة المتكاملة. فالشراكة القائمة بين القيادة المدنية والعسكرية للبلد ينطوي على أهمية محورية لقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها بالكامل ومساعدة شعب مالي.

104 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، والأفراد النظاميين والمدنيين للبعثة المتكاملة، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، على إسهاماتهم الجديرة بالشناء في مبادرات السلام والأمن والمبادرات الإنسانية والإنمائية في بيئة أمنية ذات نزعة عدائية شديدة. وأود أن أعرب عن تقديري لاستمرار الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في التزامها بالمساهمة في جهود تحقيق الاستقرار في مالي. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، على دورها الفعال في السعي إلى إيجاد استجابات متعددة الأبعاد للأزمة التي تواجه مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد
العسكريين وأفراد الشرطة حتى 15 أيلول/سبتمبر 2021

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة						مجموع أفراد الشرطة		
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشغلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أرمينيا	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النمسا	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	1 071	42	1 113	1	-	1	217	63	280	218	63	281
بلجيكا	6	3	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنن	236	25	261	19	-	19	132	8	140	151	8	159
بوتان	5	-	5	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بورкина فاسو	959	22	981	11	17	28	129	11	140	140	28	168
بوروندي	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كمبوديا	266	23	289	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	2	1	3	7	-	7	-	-	-	7	-	7
كندا	5	2	7	8	5	13	-	-	-	8	5	13
تشاد	1 398	41	1 439	13	2	15	-	-	-	13	2	15
الصين	426	14	440	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	773	31	804	20	5	25	-	-	-	20	5	25
تشيكيا	3	1	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1 063	3	1 066	2	-	2	144	14	158	146	14	160
السلفادور	165	11	176	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إستونيا	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فنلندا	4	-	4	4	-	4	-	-	-	4	-	4
فرنسا	21	-	21	9	4	13	-	-	-	9	4	13
غامبيا	5	1	6	4	1	5	-	-	-	4	1	5
ألمانيا	437	32	469	3	4	7	-	-	-	3	4	7
غانا	136	18	154	4	-	4	-	-	-	4	-	4
غواتيمالا	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	624	42	666	9	3	12	-	-	-	9	3	12
إندونيسيا	9	-	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة			مجموع أفراد الشرطة		
	الخبراء الموقدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشغلة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
إيران (جمهورية - الإسلامية)	2	-	2	-	-	-	-	-	-
أيرلندا	12	-	12	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	2	-	2	3	-	3	3	-	3
الأردن	391	-	391	16	-	16	16	-	16
كينيا	9	3	12	-	-	-	-	-	-
لاتفيا	1	-	1	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	146	16	162	-	-	-	-	-	-
ليتوانيا	42	3	45	-	-	-	-	-	-
لكسمبرغ	2	-	2	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	7	-	7	-	-	-	-	-	-
المكسيك	4	-	4	-	-	-	-	-	-
نيبال	196	5	201	-	-	-	-	-	-
هولندا	6	-	6	4	-	4	4	-	4
النيجر	868	5	873	19	6	25	19	6	25
نيجيريا	65	13	78	2	4	6	2	4	146
النرويج	12	1	13	4	-	4	4	-	4
باكستان	215	-	215	-	-	-	-	-	-
البرتغال	62	5	67	2	-	2	2	-	2
رومانيا	4	1	5	-	-	-	-	-	-
السنغال	965	35	1 000	18	5	23	18	39	336
سيراليون	16	3	19	-	-	-	-	-	-
إسبانيا	1	-	1	1	1	2	1	1	2
سري لانكا	242	-	242	-	-	-	-	-	-
السويد	177	10	187	2	-	2	2	-	2
سويسرا	6	1	7	5	2	7	5	2	7
توغو	878	53	931	20	4	24	20	40	304
تونس	83	3	86	14	2	16	14	2	16
تركيا	-	-	-	6	1	7	6	1	7
أوكرانيا	10	-	10	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	238	18	256	-	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	9	-	9	-	-	-	-	-	-
زامبيا	2	1	3	-	-	-	-	-	-
المجماع	12 301	488	12 789	230	66	296	1 249	202	1 451
							1 479	268	1 774

المرفق الثاني

خريطة

